القاهرة تُحذّر.. نتنياهو يُشعل المنطقة للهروب من المرحلة الثانية لاتفاق غزة

الوفاق/ في توقيت بالغ الحساسية، خرجت القاهرة باتهام مباشر لرئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بأنه يحاول إشعال المنطقة لإفشال المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. لم يكن هذا التصريح مجرد ردّ فعل سياسي، بل كان تعبيراً عن إدراك مصري بأن ما يجري خلف الكواليس يتجاوز حدود الخلافات التقنية، ليصل إلى محاولة صهيونية لإعادة صياغة مستقبل غزة بما يتعارض مع جوهر الاتفاق. فمصر، التي لعبت دور الوسيط المركزي، تعرف تفاصيل التفاهمات، وتدرك حجم المناورات التي تحاول حكومة الاحتلال إدخالها على النص، وتعي أن المرحلة الثانية هي اللحظة التي ستُحدّد ما إذا كانت غزة ستتجه نحو الاستقرار أم نحو جولة جديدة من الفوضى.

هذا الاتهام يعكس أيضاً تحوّلاً في خطاب القاهرة، التي اختارت هذه المرة أن تكشف جانباً من الصراع الحقيقي الدائر حول غزة: صراع على تعريف المرحلة المقبلة، وعلى شكل الاستقرار الذي يُراد فرضه، وعلى حدود الدور الصهيوني في رسم مستقبل الفلسطينيين. فالقاهرة ترى أن نتنياهو لا يناور فقط داخل الاتفاق، بل يحاول خلق بيئة إقليمية مشتعلة تُربك الوسطاء وتؤجّل تنفيذ الاستحقاقات الأساسية.

تصعيد متواصل.. من تعطيل التنفيذ إلى إشعال الجبهات

تقول القاهرة إن نتنياهو يحاول تحويل الأنظار عن غزة عبر افتعال توترات جانبية، بحيث يُصبح تنفيذ المرحلة الثانية مسألة مؤجلة. فكلما اقترب موعد الانتقال إلى هذه المرحلة، ارتفعت وتيرة التصعيد في محيط القطاع، وازدادت محاولات الاحتلال لفتح ملفات جانبية تُشغل واشنطن وتخفّف الضغط عنه. وترى القاهرة أن نتنياهو يدرك أن استمرار التركيز الدولي على غزة يعني استمرار مساءلته عن نتائج الحرب، لذلك يسعى إلى خلق مشهد إقليمي مضطرب يسمح له بالادعاء أن الظروف الأمنية لا تسمح بالانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة.

المرحلة الثانية من اتفاق غزة

المرحلة الثانية ليست خطوة إجرائية، بل هي قلب العملية السياسية التي ستُحدد مستقبل غزة. فهي المرحلة التي يُفترض أن تنتقل فيها غزة من وقف إطلاق النار إلى تثبيت الاستقرار، ومن حالة الطوارئ إلى بداية إعادة الإعمار. ولذلك فإن الصراع على تفسير هذه المرحلة هو صراع على مستقبل القطاع نفسه.

القاهرة ترى أن المرحلة الثانية تهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار وفتح الباب أمام ترتيبات مدنية وأمنية جديدة لا تقوم على الهيمنة الصهيونية. لكن نتنياهو يحاول أن يُعيد تعريف هذه المرحلة بحيث تصبح منصة لفرض شروط جديدة، أبرزها نزع سلاح المقاومة. وهذا الشرط، الذي لا وجود له في نص الاتفاق، يمثل محاولة واضحة لتحويل المرحلة الثانية إلى مرحلة استسلام سياسي وأمني.

غزة تقف اليوم بين مشروعين: مشروع يريد تحويل المرحلة الثانية إلى بداية استقرار، ومشروع يريد تحويلها إلى منصة لفرض شروط جديدة على الفلسطينيين

وتُحذّر القاهرة من محاولة الاحتلال تحميل قوة حفظ الاستقرار مهام لا علاقة لها بتكليفها، بما يحوّلها إلى طرف في الصراع ويخلق احتكاكاً مباشراً بينها وبين الفلسطينيين. فالقاهرة تدرك أن أي انحراف في دور هذه القوة سيحوّل غزة إلى ساحة صراع جديد، ويجعل من المرحلة الثانية مجرد عنوان بلا مضمون.

«الفيتو الأميركي» وحدوده... بين المصالح والضغوط

تقول القاهرة إن هناك فيتو أميركياً على تجدد الحرب الشاملة في غزة، وإن واشنطن وصلت إلى قناعة بأن استمرار الحرب لم يُعد يخدم مصالحها. لكن هذا الفيتو لا يعني أن الطريق نحو المرحلة الثانية سيكون سهلاً. فالولايات المتحدة، رغم رغبتها في إنهاء الحرب، لا تريد الدخول في مواجهة مباشرة مع نتنياهو، ولا تريد أن تظهر كمن يفرض على كيان العدو ما لا يريده.

لذلك فإن واشنطن قد تمنع العودة إلى الحرب، لكنها قد تسمح في الوقت نفسه لهوامش من التصعيد المحدود الذي يستخدمه نتنياهو كورقة ضغط. وهذا ما يجعل القاهرة تتحدث عن «هدوء متوتر»، لا عن وقف إطلاق نار كامل. فالميدان لا يزال مفتوحاً، والغارات لا تزال مستمرة، والاحتلال لا يزال يستخدم القوة لتعديل شروط التفاوض.

وترى القاهرة أن لقاء ترامب–نتنياهو في نهاية ديسمبر/كانون الأول سيكون لحظة حاسمة، لأن ترامب يريد أن يُنسب إليه «حل تاريخي»، ولا يريد أن يظهر كمن سمح لنتنياهو بتخريب الاتفاق الوحيد الذي يحمل اسمه.

نتنياهو يهرب من مأزقه عبر غزة

رغم الحديث عن اتفاق ومرحلة ثانية، يواصل الاحتلال قصف غزة في رسالة سياسية تهدف إلى فرض شروط جديدة وتعطيل بنود الاتفاق، ليبقى الميدان أداة تفاوض وضغط معلّق بين الأمل والخوف. هذا السلوك يعكس مأزق نتنياهو الداخلي، إذ يقود حكومة منقسمة ويواجه احتجاجات وانتقادات من عائلات الأسرى والمؤسسة العسكرية. أي هدوء طويل في غزة يعني فتح الباب أمام محاسبته، لذلك يلجأ إلى التصعيد الإقليمي كدرع سياسي، محاولاً تصوير كيان العدو في حالة طوارئ دائمة، فيما ترى القاهرة أن هذا النهج ليس دفاعاً عن الأمن بل عن كرسي السلطة.

ختاماً غزة تقف اليوم بين مشروعين: مشروع يريد تحويل المرحلة الثانية إلى بداية استقرار، ومشروع يريد تحويلها إلى منصة لفرض شروط جديدة على الفلسطينيين. القاهرة تقول بوضوح إن نتنياهو يحاول إفشال المرحلة الثانية، وإنه يستخدم التوترات والقصف والمناورات السياسية لإعادة صياغة الاتفاق.

لكن مصر ترى أن المرحلة الثانية فرصة تاريخية يجب ألا تضيع، فهي فرصة لتثبيت وقف إطلاق النار، ولمنع التهجير، ولإعادة الإعمار، ولحماية حق الفلسطيني في البقاء على أرضه.

اليابان بين أكبر موازنة في تاريخها وتصاعد التوترات الإقليمية

الوفاق/ في نهاية عام ٢٠٢٥، أعلنت الحكومة اليابانية عن أكبر موازنة في تاريخها الحديث، تجاوزت قيمتها ١٢٢,٣ تريليون ين، أي ما يعادل نحو ٧٨٤ مليار دولار. هذه الخطوة لم تكن مجرد إجراء مالي اعتيادي، بل كانت إعلاناً عن دخول اليابان مرحلة جديدة من التوازن الصعب بين التحفيز الاقتصادي ومخاوف تضخم الديون، وبين الالتزامات الاجتماعية والضغوط الأمنية المتصاعدة. غير أن اللافت في هذه الموازنة لم يكن حجمها فقط، بل الزيادة غير المسبوقة في الإنفاق الدفاعي، الذي تجاوز ٩ تريليونات ين، في إطار برنامج خماسي يهدف إلى مضاعفة الإنفاق العسكري ليصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا التحوّل لا يعكس نزعة داخلية نحو عسكرة السياسة، في وقت تحتاج فيه المنطقة إلى التهدئة لا إلى التصعيد.

الاقتصاد في مواجهة الأمن المصطنع

اليابان تواجه منذ سنوات تحديات اقتصادية معقّدة، أبرزها ارتفاع نسبة الدين العام إلى أكثر من ضعف حجم اقتصادها، وتراجع النمو، وشيخوخة السكان. ومع ذلك، اختارت حكومة رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي أن ترفع الإنفاق الدفاعي بشكل غير مسبوق، في خطوة تعكس تحوّلاً استراتيجياً في عقيدة اليابان الأمنية.

هذا القرار لم يأتِ نتيجة تهديد مباشر، بل نتيجة ضغوط سياسية داخلية وخارجية، خصوصاً من الولايات المتحدة، التي تدفع طوكيو إلى لعب دور عسكري أكبر في المنطقة. فالموازنة الجديدة ليست انعكاساً لواقع أمني، بل انعكاس لرؤية سياسية ترى أن اليابان يجب أن تتحول من دولة سلمية إلى دولة عسكرية، وهو ما يثير قلق دول الجوار وعلى رأسها الصين.

الصين ليست التهديد

الاستراتيجية الأمنية اليابانية التي أُقرت عام ٢٠٢٢ وصفت الصين بأنها «أكبر تحدٍ استراتيجي» للبلاد. لكن هذا التوصيف يعكس رؤية منحازة، إذ إن الصين لم تبادر إلى تهديد اليابان، بل تواصل سياستها الدفاعية لحماية مصالحها في بحر الصين الشرقي والجنوبي.

التوترات حول تايوان تُستخدم كذريعة لتبرير عسكرة اليابان، بينما الواقع أن بكين تطرح دوماً الحوار كخيار أول.

تصريحات رئيسة الوزراء بأن اليابان قد تتدخل إذا أقدمت الصين على عمل عسكري ضد تايوان ليست سوى محاولة لإرضاء واشنطن، وليست تعبيراً عن تهديد حقيقي. بهذا المعنى، فإن الموازنة الجديدة لليابان لا تهدف إلى حماية البلاد، بل أداة سياسية تُستغل سياسياً لتصعيد المواجهة مع الصين.

تفاصيل الموازنة الدفاعية... رسائل عدائية

الموازنة الجديدة خصصت أكثر من ٩٧٠ مليار ين لتعزيز القدرات الصاروخية بعيدة المدى، بما في ذلك شراء صواريخ «تايب-١٢» المطورة محلياً، والتي يصل مداها إلى نحو ألف كيلومتر.

كما تضمنت تعزيز ترسانة الطائرات المسيّرة والقدرات الدفاعية الساحلية، في إطار برنامج «شيلد» الذي يهدف إلى نشر أنظمة غير مأهولة جوية وبحرية وبرية بحلول عام ٢٠٢٨.

هذه الخطوات لا تعكس حاجة دفاعية، بل رغبة في امتلاك قدرات هجومية يمكن أن تستهدف الصين وكوريا الشمالية.

فاليابان لم تعُد تكتفي بحماية أراضيها، بل تسعى إلى امتلاك القدرة على ضرب أهداف بعيدة، في رسالة عدائية واضحة إلى جيرانها، وهو ما يُهدد الاستقرار الإقليمي.

ضغوط أميركية أكثر من تهديدات صينية

يمكن قراءة أسباب هذا التحوّل في ثلاثة مستويات رئيسية.

المستوى الأول هو الضغوط الأميركية، إذ طالبت واشنطن طوكيو مراراً بزيادة إنفاقها الدفاعي لتتحمل جزءاً أكبر من مسؤوليات الأمن الإقليمي، خصوصاً في ظل التوترات حول تايوان.

الموازنة الجديدة تضع اليابان على مسار تحقيق هدف ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول مارس/آذار ٢٠٢٧، أي قبل عامين من الموعد الأصلي، وهو ما يعكس استجابةً مباشرة للضغط الأميركي.

الموازنة الجديدة لليابان لا تهدف إلى حماية البلاد، بل أداة سياسية تُستغل سياسياً لتصعيد المواجهة مع الصين

المستوى الثاني هو التحديات الداخلية، حيث ترى اليابان أن الاعتماد على الأنظمة غير المأهولة هو الحل لتعويض النقص البشري الناتج عن شيخوخة السكان وتراجع القدرة على تجنيد قوات جديدة.

المستوى الثالث هو الخطاب السياسي، إذ تستخدم الحكومة التهديد الصيني كذريعة لتبرير عسكرة غير مسبوقة، بينما الواقع أن الصين لم تبادر إلى أي عمل عدائي ضد اليابان.

ختاماً الموازنة القياسية التي أقرتها اليابان تُمثل لحظة مفصلية في تاريخها السياسي والاقتصادي، لكنها تكشف نزعة خطيرة نحو عسكرة السياسة الخارجية.

فهي من جهة تعكس استجابة لضغوط أميركية أكثر مما تعكس تهديداً صينياً، ومن جهة أخرى تضع البلاد أمام تحديات اقتصادية هائلة بسبب ارتفاع الديون وتكاليف الاقتراض.

وبين هذين الخيارين، تبدو اليابان وكأنها تدخل مرحلة جديدة من إعادة تعريف دورها في النظام الدولي، مرحلة قد تجعلها لاعباً أكثر عدائية في مواجهة الصين، لكنها في الوقت نفسه قد تفتح الباب أمام مخاطر لم تعرفها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أخبار قصيرة

مادورو: الحملات الأميركية هدفها سرقة مواردنا الطبيعية

قال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، يوم السبت، إن بلاده تواصل تنفيذ خطتها الوطنية لتعزيز النضال والدفاع عن الوطن حتى عام ٢٠٣١، وأضاف أن «حملات التضليل الأميركية هدفها سرقة موارد فنزويلا الطبيعية لتلبية حاجاتها الاقتصادية الرأسمالية».

وتصاعد التوتر مؤخراً بين فنزويلا والولايات المتحدة، إذ احتجزت الأخيرة ناقلتي نفط قبالة سواحل فنزويلا، عقب إعلانها أنها ستصادر جميع ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات بذريعة تمويل كراكاس لـ«إرهاب المخدرات».

كما دعا دونالد ترامب نظيره الفنزويلي مادورو إلى التنحي عن منصبه، وهدده بوجود أسطول بحري ضخم يحيط بفنزويلا. في المقابل، دعا مادورو في تصريح أدلى به الثلاثاء ترامب للاهتمام بمشكلات بلاده، مضيفاً «لو ركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لتحسنت علاقاته مع العالم».

وقال مادورو: «يجب أن تعود أميركا قارة للتسامح دون عنف إمبريالي وأميركا اللاتينية يجب أن تكون قارة للتفاهم».

رفض إقليمي لاعتراف الاحتلال بأرض الصومال دولة مستقلة

ندد وزراء خارجية الصومال ومصر وتركيا وجيبوتي باعتراف كيان الاحتلال بأرض الصومال كدولة مستقلة، مؤكدين رفضهم التام لهذه الخطوة ودعمهم الكامل لوحدة وسيادة الأراضي الصومالية. البيان المشترك شدد على رفض أي إجراءات أحادية تهدد الاستقرار أو تقوض أسس الدولة، وعلى دعم المؤسسات الشرعية في مقديشو. وأوضح أن أي محاولة لفرض كيانات موازية تتعارض مع وحدة الصومال مرفوضة بالكامل. في وقت سابق أعلن الاحتلال اعترافه بـ«صوماليلاند»، فيما أكدت الحكومة الفيدرالية أن الإقليم جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأن الاعتراف به كدولة مستقلة يشكل تهديداً لوحدة الجمهورية ومخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

شهداء وجرحى بانفجار في مسجد الإمام علي(ع) بحمص

شهد حي وادي الذهب في مدينة حمص انفجاراً إرهابياً استهدف مسجد الإمام علي(ع) أثناء صلاة الجمعة، ما أسفر عن استشهاد ستة مواطنين وإصابة واحد وعشرين آخرين بجروح متفاوتة. وزارة الداخلية السورية أوضحت أن الانفجار ناجم عن عبوات ناسفة مزروعة داخل المسجد، فيما سارعت وحدات الأمن الداخلي لفرض طوق أمني وبدء التحقيقات. فرق الدفاع المدني عملت على إنقاذ المصابين وانتشال الجثامين وإزالة آثار الدمار، وسط حالة من الحزن والغضب الشعبي على هذا العمل الإجرامي.